



المحتوى

01منتدى رؤساء المؤسسات
والحوار الاجتماعي

05التعاون الثنائي في مجال
الطاقة المتجددة بين مصر
والدنمارك

07لمحة مختصرة عن وضع
ريادة الأعمال في الجزائر

09حديث حول ريادة
الأعمال.. مقابلة مع مهدي
بن ديمراد

13تقرير اجتماع مجموعة
العمل الأول في مراكش
بالمغرب، 16 فبراير 2014

16المنتدى الثالث للمقاولين
المغاربة

17أخبار وفعاليات

18 حول شبكة تسهيل
الأعمال العربية الأوروبية

منتدى رؤساء المؤسسات والحوار الاجتماعي



رضا حمياني

رئيس منتدى رؤساء المؤسسات

في الجزائر، يتم تنظيم الحوار الاجتماعي والاقتصادي والاستشارات بين السلطات العامة، والنقابات العمالية، وجمعيات أصحاب العمل، الذين يمثلون القطاعين الخاص والعام، عبر إطار عمل "جمعيات ثلاثية تجمع بين الدولة - النقابات - أصحاب العمل"، ما يعزز بدوره الحوار الاقتصادي والاجتماعي بتأسيسه وتنظيمه.

حتى 2006/2005، كانت مبادرات الحوار التي تم تطبيقها عبر إطار العمل هذا موجهة بشكل أساسي إلى قضايا قصيرة المدى (عادة التوصل إلى أجوبة من أجل تهدئة الأجواء الاجتماعية في ظل مناخ اقتصادي وطني صعب، والتفاوض على مستويات زيادة الحد الأدنى للأجور). منذ ذلك الحين، كشفت الظروف الإيجابية المباشرة بالنجاح التي مرت بها الجزائر عن منظور جديد يسمح بإجراء إصلاحات طموحة لإنعاش التنمية الاقتصادية الوطنية على المدى الطويل، وزيادة ملحوظة في مستوى دخل السكان، والتوصل إلى حلول هيكلية للقضايا الاجتماعية.



اقتضى هذا تطبيق سياسة اقتصادية صميمة على المديين المتوسط والطويل تعتمد على خيارات واضحة ويدعمها المجتمع الجزائري بالكامل، والحكومة، والشركاء الاقتصاديون والاجتماعيون، الذين يتعاونون سويا من أجل تحديد أهداف يمكن تحقيقها، ومجموعة من الالتزامات يمكن من خلالها أن يشارك جميع الأطراف.

من ثم وفي هذا السياق ومنطق الاستشارات والنتائج الإجماعية، ينبغي تطوير العلاقات، وتبني اتجاه جديد يهدف إلى وضع أسس اتفاق نمو حقيقي، بدلا من مجرد التعامل مع التساؤلات الاجتماعية وتقديم استجابات مترددة لبعض المشكلات. سيكون هذا الاتجاه الجديد الطريقة الوحيدة التي تؤدي في الواقع إلى تنمية اجتماعية متسقة ومتناغمة.

الميثاق الوطني الاقتصادي الاجتماعي 2006

أدى إطار العمل هذا، لأول مرة، إلى التنمية وتبني الأفكار في 2006 من قبل الحكومة الجزائرية وجمعيات أصحاب العمل والنقابات العمالية، "ميثاق وطني اقتصادي اجتماعي"؛ برنامج حدد توقعات والالتزامات كل شريك من أجل المساهمة بكفاءة وفعالية في نمو البلد الاقتصادي.

في الـ 23 من فبراير 2014، انعقدت الثلاثية للمرة الـ 16، وكان قد تم التوقيع على الميثاق الوطني الاقتصادي الاجتماعي المحدث من قبل الشركاء الاجتماعيين والحكومة الجزائرية في 2006. من أجل تحديث هذا الاتفاق، ساهم منتدى رؤساء المؤسسات بتقديم بعض المقترحات التي تم تلخيصها أدناه:

الخروج من دائرة الاعتماد على الهيدروكربونات

بالنسبة لمنتدى رؤساء المؤسسات يعتبر الهدف من الحوار الاجتماعي هو التوصل إلى إجماع على إجراء الإصلاحات اللازمة لتنمية اقتصادية وطنية مستدامة، وتطبيق حلول هيكلية لضمان استقرار الاقتصاد الوطني والحفاظ على نموه، والخروج من دوامة الاعتماد على الهيدروكربونات، وتقليل البطالة عن طريق توفير هائل لفرص عمل مستدامة، فضلا عن ضمان تحسن ملحوظ في مستويات المعيشة السكانية.

الأولوية اليوم في السياق الوطني الجزائري هي فتح نقاش حول النمو الاقتصادي. بعبارة أخرى، هل يتم استخدام الموارد المتوفرة بشكل صحيح؟ هل مستوى النمو المستهدف حاليا من قبل السلطات كافي لتلبية احتياجات العمل؟ ما هي الظروف اللازمة لضمان نمو مستدام أكبر، وخلق مزيد من فرص العمل؟

يدعم منتدى رؤساء المؤسسات فكرة أنه من خلال الشركة التي تمثل مركزا مهما لتكوين ثروة وخلق فرص عمل، يمكن تحقيق هذه الأهداف. لهذا السبب يُعتقد دائما أن الشركة يجب أن تكون في قلب كل سياسات التنمية الوطنية الاقتصادية الاجتماعية، ومن ثم ندعو الحكومة إلى دعم بروزها وتنميتها باعتبارها محرك أساسي لنمو مستدام أكبر وأقوى.



اقتصاد السوق: أربعة مبادئ أساسية يجب مراعاتها

تم الاتفاق أخيراً على مناقشة المبادئ والقواعد المتعلقة بالخيار الاقتصادي المقرر تبنيه، ولم يعد الخيار بين اقتصاد السوق والنماذج الاقتصادية الأخرى موجوداً بعد الآن، خصوصاً النماذج التي تم تبنيتها في العقود الأولى من الاستقلال. يتضمن اقتصاد السوق قواعد عالمية ويتطلب الالتزام بأربعة مبادئ أساسية:

- 1- ضمان حق الملكية، الحق الإنساني الأكثر أهمية. ينبغي أن يأتي في مقدمة باقي الاعتبارات الأخرى في التجارة الاقتصادية.
- 2- إقامة دولة حق حيث تكون قواعد الحياة الاجتماعية مبنية ومستقرة، وعدم السماح بالإجراءات التعسفية، وجعل جميع الإجراءات وتشمل عمل الدولة متوقعة.
- 3- حرية التعاقد مطلوبة مع ضمان تطبيق العقد عبر نظام قضائي في حالة الفشل.
- 4- حرية التسعير التي تعتبر أحد الأسس الضرورية كوسيلة لتنسيق للإجراءات الفردية وتضمن إعلان الشراء أو الاستثمار.

من المهم أن يتشارك جميع شركاء القطاعين العام والخاص الرؤية ذاتها في ما يتعلق بالاتجاه الاقتصادي المقرر مباشرته والمضفي فيه. يحتاج المستثمرون إلى قوانين اقتصادية أبدية تسمح بمبادرات وتوفر مخطط واضح ومفهوم للاستراتيجية المتبعة.

الحاجة إلى تحديث إطار العمل المؤسسي

تعكس هذه المخاوف المعلنة صعوبات الانتقال الجزائري إلى اقتصاد سوق، وصعوبات التحديث اللازم لإطار العمل المؤسسي الذي يدير أنشطة الشركة. من المهم لبلدنا أن يتعلم من أخطائه الاقتصادية السابقة.

تشابه البيئة الاقتصادية الجزائرية الحالية في كثير من الجوانب، مع بيئة السبعينيات، بمعنى:

- توفر الموارد المالية الهائلة
- هيمنة الضرائب على الوفود
- حالة زيادات هائلة في أسعار النفط الدولية
- حاجة قوية إلى مستويات مرتفعة من النفقات العامة
- التوفير في الميزانية هو الطريقة الوحيدة المتاحة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة

القيود المجهددة هي ذاتها أيضاً:

- الزيادة في الاستثمار العام تولد زيادة نسبية في الواردات
- الزيادة في الاستهلاك من خلال الدخل تنعكس أيضاً في جزء كبير على طلب المنتجات المستوردة.
- قدرات الصادرات غير الهيدروكربونية لا تزال محدودة
- إنتاجية عاملي رأس المال والقوى العاملة مقيدة بقوة بسبب الافتقار إلى الكفاءة وعدم ملائمة الأنظمة المالية والمصرفية فضلاً عن نظام التدريب التعليمي.



كما كان الوضع في السبعينيات، يتعرض التطور السياسي إلى تقلبات انكماش اقتصادي دوري في سوق النفط الدولي. المخاطر تتضخم الآن إذا أخذنا في الاعتبار:

- عدد السكان المتزايد الذي يفاقم التكلفة المرتفعة للتبعية الغذائية في ظل عدم كفاءة نظام الإنتاج الزراعي.
- حماية الأسواق المحلية التي قد تكون صماما انتقاليا لتسهيل تنمية الصناعات الجديدة، لكنها على العكس مفيدة جدا بالتزامات دولية صارمة.
- النقص النسبي في مواردنا النفطية.

من أجل التأقلم والتعامل مع هذه القيود، ينبغي أن يرتبط القطاع الخاص وتوزيع الثروة وخلق فرص العمل بتعريف المبادئ التوجيهية السياسية للنمو الاقتصادي الوطني، ومعرفة أنه توجد حاجة إلى وضع القطاع الخاص في مركز السياسات الحكومية الاقتصادية العامة.

ينبغي من ثم أن تهدف إجراءات المخطط السياسي الاقتصادي إلى رفع الكفاءة في توزيع الاستثمار، وتضخم حجم الاستثمار، زيادة وتوزيع المدخرات، تعزيز آليات السوق، وتنظيم النظام العام لتشغيل الاقتصاد.

في هذا السياق، اقترح منتدى رؤساء المؤسسات خلال مساهمته في الميثاق الوطني الاقتصادي الاجتماعي، مجموعة من الإجراءات المحددة لعملية سياسة اقتصادية تتمركز حول القطاع الخاص. تمت التوصية بذلك من أجل إحياء التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية على أساس مستدام.



التعاون الثنائي في مجال الطاقة المتجددة بين مصر والدنمارك



كتب بواسطة المهندس/ أحمد كمال، المدير التنفيذي لمكتب الالتزام البيئي والتنمية
المستدامة، اتحاد الصناعات المصرية

تحت إشراف دكتور/ شريف الجبلي، عقد مكتب الالتزام البيئي والتنمية
المستدامة مؤتمر شامل لاستكشاف برنامج التعاون والشراكة المصرية
الدنماركية لدعم تنفيذ تطبيقات طاقة متجددة جديدة في مختلف الصناعات.
عقد المؤتمر بحضور خالد إبراهيم، رئيس المجلس التصديري للصناعات
الهندسية في مصر، والسيدة كينجا فاليريا، ممثلة اتحاد الصناعات الدنماركي
بمشاركة البنك الأهلي المصري ومجموعة من ممثلي المؤسسات الصناعية
التابعة للقطاع الصناعات الهندسية والغذائية والمعدنية.

أشار دكتور شريف الجبلي، رئيس لجنة تسيير مكتب الالتزام البيئي، إلى أن مكتب الالتزام
البيئي يسهل الحصول على قروض ميسرة لتمويل المعدات الصناعية التي تساعد على توفير
تطبيقات إنتاج أنظف وأكثر توفيراً للطاقة. قد تصل قيمة القروض إلى 3 مليون مصري
للمنشأة بفائدة سنوية 2.5% مع فترة سماح عام واحد وفترة سداد تصل إلى خمس سنوات.
يمكن الحصول على هذه القروض من البنك الأهلي المصري أو أي بنك مشارك آخر. أشار
المهندس أحمد كمال، المدير التنفيذي لمكتب الالتزام البيئي إلى أن المكتب نجح في تمويل



مؤسسة صناعية لتنفيذ مشروعات بيئية بقيمة استثمار إجمالية 215 مليون جنيه مصري. حصة المكتب بلغت 150 مليون جنيه مصري، في ما شاركت المؤسسات الصناعية بباقي المبلغ. كما أعلن أن المكتب يمنح أهمية كبيرة إلى الشراكات الأجنبية التي تتيح فرص استثمار، وتنقل تكنولوجيا جديدة، وتزيد من فرص العمل. بالإضافة إلى دورها في تطوير ظروف العمل وحماية الموظفين في بيئة العمل، تهدف مثل هذه المشروعات إلى تحسين أوضاع المصانع وفقا للقوانين واللوائح البيئية التي بدورها ستؤثر على تحسين جودة المنتج وتزيد من تنافسيتها محليا وعالميا.

وألمح المهندس أحمد كمال أيضا إلى الفوائد البيئية والمالية التي ستعود على المؤسسات الصناعية نتيجة لترشيد استهلاك الطاقة والماء والمواد الخام، فضلا عن الفوائد من تحسين جودة المنتج وتقليل النفايات.

على صعيد آخر، تتراوح فترة السداد لهذه الاستثمارات البيئية ما بين 4 و6 سنوات، ويعتبر هذا عامل جذب للمستثمرين لتطوير البيئة إلى جانب الحصول على عائدات اقتصادية.

أكدت كينجا فاليريا، ممثلة اتحاد الصناعات الدنماركي، أن المستثمرين الدنماركيين يتطلعون إلى فرص استثمار مع الجانب المصري من خلال تأسيس كيانات اقتصادية جديدة حيث يرون مستقبلا واعدا للاستثمار في مصر. وأشارت إلى أن صندوق الاستثمار الدنماركي للدول النامية يقدم دليل توجيهي مساعد وتمويلا لاستثمارات الشركات الدنماركية للاستثمار في مصر.

كما سلط الضوء على أن صندوق الاستثمار الدنماركي قام بتمويل حوالي 20 استثمار في مصر في عدة قطاعات مختلفة مثل الأسمنت والبنية التحتية والصناعة والسياحة.

خالد حسني، ممثل البنك الأهلي المصري، قدم من ناحيته الخدمات التي يوفرها البنك للقطاع الصناعي، وقام بتعريف مفهوم الشركات الصغيرة والمتوسطة، ودور البنك في دعم تنمية هذه الشركات. علاوة على ذلك، ذكر الأسباب الجاذبة للشركات من أجل الحصول على تمويل من البنك، في ما يتعلق بالبرامج والخدمات البنكية المقدمة من قبل البنك للعملاء. كما قدم إرشادات مساعدة لفهم كيفية تقليل العبء المالي على المشروع والاختلافات بين معدلات الفائدة وخفض معدلات الفائدة المتدنية.

لفت خالد إبراهيم، رئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية في مصر، أن عدد الشركات الموجود في قطاع التصدير المصري 250 شركة ويهدف المجلس خلال المرحلة المقبلة إلى توسيع قاعدة الشركات المصدرة إلى كل الدول حول العالم، وخصوصا الشركات الصغيرة (التي تضم أقل من 50 موظف)، والشركات المتوسطة (من 50 إلى 200 موظف)، وهذا بغرض زيادة عدد المصدرين في القطاع الهندسي.

وأضاف أيضا أن المجلس يهدف من خلال التعاون بين الشركات المصرية والدنماركية إلى زيادة التعاون والتبادل التجاري بين البلدين، ورفع مستوى الشركات المصرية التي تعمل في مجال التصدير وبالتالي رفع الجودة، بالإضافة إلى أهمية الصناعة الهندسية التي تتجاوز 27%



من الشراكات الكلية التي يتم تمويلها من قبل المكتب في 9 قطاعات مختلفة.

هذه التصريحات تلخص ما دار في المؤتمر، ويعمل اتحاد الصناعات المصرية واتحاد الصناعات الدنماركية حاليا على النقاط المذكورة أعلاه فضلا عن العمل على التعزيز المستمر للعلاقة الجيدة.

لمحة مختصرة عن وضع ريادة الأعمال في الجزائر

تعتبر ريادة الأعمال والابتكار طريقتين قويتين لخلق اقتصاد منتعش وفعال. على هذا النحو، تكون قدرة مساهمة الشركات ضرورية من جميع النواحي لتطور التقدم وتحسين ظروف المعيشة للسكان. من ثم، تعتبر الشركات الجزائرية قادرة على إظهار نشاطها من خلال زيادة مساهمتها في النمو الاقتصادي الوطني بتوفير 80% من القيمة المضافة التي يتم إنتاجها خارج نطاق قطاعي النفط والغاز الطبيعي.

من ثم يعتبر بروز ثقافة ريادة الأعمال وانتشارها في المجتمع الجزائري، وتطور مهارات تنظيم الأعمال، فضلا عن توسع القطاع الخاص، أمور ذات أهمية قصوى. أولا، لأن نجاح الإصلاحات التي يتم تنفيذها - الأمر الذي يتطلب تحولا لإطار العمل القانوني والمؤسسي للاقتصاد - يعتمد على هذا البروز، وثانيا، لأنه الطريقة الوحيدة لضمان مستويات كافية من فرص العمل للسكان وكبح الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي.

في الواقع، كلما كان أسهل على المبتكرين ورجال الأعمال تحويل أفكارهم إلى مشروعات



ثم إلى حقيقة ملموسة، توفرت فرص عمل وفرص اقتصادية للمجتمع ككل بشكل أسرع.

في هذا الصدد، تم إنجاز الكثير في السنوات الأخيرة عبر هيئات حكومية لتعزيز ودعم الشركات الناشئة. كما كان للسياسات الاقتصادية الكلية التي تم تطبيقها تأثير ملحوظ على ريادة الأعمال. مع ذلك، لا يزال هناك الكثير من التقدم يحتاج إلى إنجازه عبر اتجاهين أساسيين:

→ الصعيد العملي

من الضروري تحقيق ارتباط أفضل بين القواعد القانونية للإنتاج والتقييدات التي مر بها رجل الأعمال على أرض الواقع. على سبيل المثال، ربما يمكن ملاحظة أنه عادة لا تأخذ القوانين واللوائح، التي تكون بصفة عامة مدروسة جيدا من الناحية التقنية، بعين الاعتبار أبعاد التكلفة التي تفرضها على الشركات ويجب أن تمثل إليها، بصورة كافية. ببساطة، ربما يكون الاهتمام بالنظام الذي يدفع المشرعين الوطنيين مفيدا جدا من خلال الانخراط في المعوقات والتقييدات التي يمر بها رجل الأعمال على أرض الواقع.

→ تطوير بيئة العمل

بيئة إطلاق الأعمال تعتبر نطاقا لا تزال المستويات الحالية فيه أقل من التوقعات. على نحو واضح، لا تخلق الجزائر أعمالا كافية. ربما ستكون هناك حاجة إلى ما يزيد عن 2 مليون شركة صغيرة ومتوسطة لتلبية احتياجات توظيف السكان، وتحقيق مستوى كافي من التكامل وتنوع الاقتصاد، وتنشيط الأقاليم، وتطوير الصادرات غير النفطية، وتقليل الواردات.

علاوة على ذلك، يتضمن نجاح ريادة الأعمال حتما منظمة تعزز الاندماج بين أسس التدريب الفعالة، وتدعم الابتكار، وتبحث باستمرار عن التكنولوجيا الحقيقية، وتنقل الخبرات. منظمة كهذه تتضمن تخطيطا لسياسات محدثة للتعليم الابتدائي والثانوي، والتعليم العالي، والبحث، والتدريب المهني، والشراكات التي تضمن تطوير القدرات التنافسية، والابتكار، والديناميكية الإبداعية.

من ناحية أخرى، من المهم أيضا الحد من البيروقراطية عبر الطيف الاقتصادي الجزائري من أجل تقليل العقبات أمام الإبداع وتعزيز الحيوية. طالما كانت المبادرات التي تم تنفيذها في السنوات الأخيرة لتطوير وتحفيز الإبداع - نموذج نجاح الأسبوع العالمي لريادة الأعمال - دليلا كافيا على الحاجة لمثل هذا النوع من المبادرات. كما تعتبر مبادرة تمويل الأعمال الأولى في المغرب العربي (المستثمرون الملائكة في القصبة)؛ المستثمر الملاك شخص يقدم رأس المال للشركات الناشئة غالبا مقابل سندات قابلة للتحويل أو حصص في المشروع، دليلا على الحماسة. ومع هذا ينبغي دعم تنمية رأس المال الاستثماري هذا فضلا عن الكيانات الريادية اللازمة للعثور على مصادر تمويل لتحقيق نمو جديد.



حديث حول ريادة الأعمال.. مقابلة مع مهدي بن ديمراد



عضو اللجنة التنفيذية لمنتدى رؤساء المؤسسات في الجزائر، ورئيس شراكة شمال أفريقيا للفرص الاقتصادية في الجزائر، ومنظم الأسبوع العالمي لريادة الأعمال.

ما تعريفك لريادة الأعمال؟

ريادة الأعمال هي اتخاذ إجراء هدفه تكوين ثروة عبر تحويل الأفكار والابتكارات إلى بضائع أو خدمات.

ما الهدف من تنظيم الأسبوع العالمي لريادة الأعمال وما هي الأطراف التي ينبغي مشاركتها؟

يعتبر الأسبوع العالمي لريادة الأعمال الحدث العالمي الأكبر الذي يحتفي بالمبتكرين وموفري فرص العمل الذين يطلقون شركات ناشئة ويساهمون في النمو الاقتصادي والرفاهية البشرية.

في شهر نوفمبر من كل عام وخلال أسبوع واحد، يتم تنظيم عدد كبير من الأنشطة عبر أنحاء العالم، على المستوى المحلي والوطني والعالمي، من أجل مساعدة رجال الأعمال الجدد على استكشاف إمكانياتهم. تربط هذه الأنشطة بين المتعاونين والمستشارين وحتى المستثمرين المحتملين عبر مسابقات وفعاليات تواصل على نطاق واسع. يشارك ملايين الأشخاص في هذا الاحتفال، ويبدرون بالمرحلة المقبلة لنهج ريادة الأعمال الخاص بهم. تنتقل الشركات الناشئة الجديدة إلى العمل. يتواصل المستشارون مع رجال الأعمال الجدد ويساعدوهم على مدار عملياتهم.



بينما يقوم الباحثون وصناع القرار باستكشاف طرق جديدة تمكن المبتكرين وموفري فرص العمل من الوصول إلى مستويات أعلى، بدأت هذه المبادرة في 2008، ولا تزال آخذة في النمو وغطت حتى الآن 131 دولة في 2012، وتحظى بدعم عدد كبير من المشاهير ورجال الأعمال ورؤساء الدول والوزراء وقادة آخرين حول العالم. ومع هذا، يعتبر الأسبوع العالمي لريادة الأعمال أكثر من مجرد حملة لزيادة الوعي. أنه يقدم لآلاف الشركاء مجموعة من الطرق الجديدة والمشاركات المصممة لمساعدة رجال الأعمال.

الفكرة المهيمنة على الأسبوع العالمي لريادة الأعمال:

التعامل مع تحرير الأفكار الجديدة وتحويلها إلى أعمال - تحديد الفرص، والمجازفة، وحل المشكلات، والإبداع، وبناء علاقات، والتعلم من النجاح والفشل على حد سواء.

ما المشكلة وراء تطوير ريادة الأعمال في الجزائر؟

تواجه ريادة الأعمال مشكلة كبيرة: النظام الإيكولوجي أو البيئي. بدون بيئة نظيفة، لا يمكن أن تتطور ريادة الأعمال. تقوم الحكومة بجهد حيث تتشاور مع أصحاب العمل على وجه الخصوص عبر النظام الثلاثي (أي الحوار بين الحكومة وجمعيات أصحاب العمل والنقابات العمالية)، لكن تصارع الإجراءات من أجل تطبيقها.

ينبغي أن تجري الإدارة تغييرات كبيرة وتحارب البيروقراطية التي تعتبر التحدي الأكبر لإطلاق العنان لريادة الأعمال.

كيف يمكننا استثمار أموال كافية لتطوير ريادة الأعمال في الوقت الذي لا نهتم فيه بما يدور في ذهن فريق العمل المسؤول عن تنفيذ العملية؟ ينطبق هذا على جميع القوانين التي تنظم النشاط الاقتصادي. في عبارة أخرى، ينبغي أن تخدم الإدارة الشركات.

هل يؤثر الوضع القانوني على العمليات التجارية والتنمية؟

عند التطرق إلى مسألة الوضع القانوني، فأنت تتحدث عن أعمال وشركات العائلات وحالة الشركات الصغيرة والمتوسطة. هل تظن أن هذا عائق أمام ريادة الأعمال؟ طالما كانت فورد ولوريال وغيرها من الشركات متعددة الجنسيات، شركات عائلية في البداية، ما يدحض فكرة أن الوضع القانوني ربما يعوق تطور ريادة الأعمال. هذا في رأينا عن الإدارة: تشكيل فريق فعال وتطبيق أساليب إدارة حديثة هذا ما يشكل الاختلاف. يجب أن نتخلص من كل ما هو مهجور وقديم وإثبات مكانتنا في السوق العالمي.

ما مدى أهمية ريادة المرأة للأعمال في الجزائر؟

يمكننا الاهتمام بريادة المرأة للأعمال في بلدنا. في ما يتعلق بالسياسات العامة، توجد وزارة مسؤولة عن العائلة تقوم بالكثير من أجل ريادة الأعمال: مؤتمرات، اجتماعات، إلخ..

هل هذا كافي؟

بالطبع لا. يجب أن يتم توسيع الموارد من أجل تمويل المرأة على وجه الخصوص. ينبغي أن يدعم الممولون أيضا خصوصية الإناث. المرأة تمثل أكثر من نصف مجتمعنا؛ إذا تجاهلنا هذا الجزء من المجتمع، سنحرم من حصة مهمة من الثروة يمكن أن توفرها المرأة.



→ الأسبوع العالمي لريادة الأعمال في الجزائر

الأسبوع العالمي لريادة الأعمال في الجزائر يدخل في سياق يتصف بالرغبة في "تعزيز" تطوير ريادة الأعمال في الجزائر فضلا عن فرص العمل بين شباب رجال الأعمال. بتسهيل التواصل والتبادل، يريد الأسبوع العالمي لريادة الأعمال أن يكون حاضرا للأفكار ومحفزا لها، ما بدوره يتسبب في استجابة إيجابية من جميع المساهمين من أجل خلق نظام حيوي متفاعل. منظمة أسبوع ريادة الأعمال في الجزائر جلبت مبادرين محليين، وقادة شباب، ومستثمرين، وعلماء، ورجال أعمال، وسياسيين معا ليتشاركوا ويستكشفوا إمكانياتهم ومواهبهم في الابتكار والإبداع.

في 2013، عقد الأسبوع العالمي لريادة الأعمال في الجزائر في الفترة من 18 إلى 24 من نوفمبر، وتضمن:

تنظيم 738 نشاط في 48 ولاية عبر الدولة
270 شريك و111.400 مشارك
كان بين الشركاء: جمعيات واستشاريون ومعامل أبحاث ومدارس تجارية وجامعات وكليات و نوادي علمية ومراكز ريادة أعمال.

→ التحدي الذي تواجهه الشركات الناشئة

المسابقة التي أطلقتها شراكة شمال أفريقيا للفرص الاقتصادية منذ عامين وجمعت:

- 900 فائذ مشروع
- أجريت في 24 معسكر تدريب ونظمت في 22 ولاية
- تم اختيار 94 مشروع للاستفادة من التدريب المجاني
- فاز 4 من المحليين الحائزين على الجوائز بشيك قيمته 2500 يورو.

للأسبوع العالمي لريادة الأعمال أربعة أهداف:

الإلهام: تشجيع الشباب على ريادة الأعمال وروح المبادرة وإظهار أن هذه فرصة شيقة في ما يتعلق بالخطة المهنية.

التواصل: مساعدة الشباب في تكوين علاقات عبر الحدود لاكتشاف أفكار جديدة في مفترق الثقافات والتخصصات.

الإرشاد/ إعطاء النصائح: الدمج بين رجال الأعمال المبادرين النشطاء والملهمين من مختلف أنحاء العالم من أجل التدريب، وتقديم النصائح للأجيال المستقبلية من أجل تحقيق أحلامهم.

المشاركة: توضيح للقادة السياسيين مدى أهمية ريادة الأعمال والمبادرة بالنسبة لاقتصاد البلد وتطوير ثقافته.

→ القصة: أول مستثمرين ملائكة في الجزائر

بإطلاقه في 2012، كان المستثمرون الملائكة في القصة هو أول شبكة مستقلة للمستثمرين الملائكة تظهر في الجزائر. أطلقتها كبار المديرين التنفيذيين الجزائريين من وادي السيليكون، والمستثمرون الملائكة في القصة عبارة عن مجموعة من المبادرين ورجال الأعمال والمستثمرين الذين يرغبون في استثمار وقتهم وأموالهم في أعمال جديدة. المستثمرون الملائكة في القصة هو أيضا برنامج تواصل حيث يمكن للمستثمرين ورجال الأعمال الاجتماع وتبادل الأفكار والنصائح والفرص الاستثمارية. سواء عن طريق إجراءات مصاحبة على المدى المتوسط والطويل (التدريب، وتوفير الخبرات، ومتابعة إشرافية ربع سنوية)، أو بتقديم



تمويل (مشاركة أقلية منصفة)، وخبرات، ووصول متميز إلى رجال أعمال مهمين، يمكن أن يلعب المستثمرون الملائكة دور مُسرّع الخدمات لأبطال الغد الجزائريين. المستثمرون الملائكة في القصة له الأهداف التالية:

إشراك وحشد شبكة من المستثمرين الملائكة الجزائريين والدوليين (الولايات المتحدة وأوروبا، إلخ..) لدعم رجال الأعمال الشباب الجزائريين ذوي الإمكانيات العالية.

الاستعانة بمصادر مختلفة ودعم أفضل المشروعات الجزائرية التي ترغب في إنجاح عملية التنمية عن طريق الاجتماع بمهنيين ملتزمين ذوي خبرة من منطقة المغرب العربي والجزائر على وجه الخصوص.

المساعدة على تطوير الأنظمة البيئية المتعلقة بريادة الأعمال الجزائرية المغربية خصوصا في بناء علاقات جديدة بين رجال الأعمال المحليين وشبكات الابتكار الدولية وأفضل المواهب بين المهاجرين الجزائريين الذين يتطورون دوليا.



تقرير الاجتماع الأول لمجموعة العمل في مراكش بالمغرب، 16 فبراير 2014

في ما يتعلق بـ"المنتدى الثالث للمقاولين المغاربة" في مراكش، بالمغرب، يومي 17 و18 مارس، عقدت شبكة تسهيل الأعمال العربية الأوروبية اجتماع مجموعة عملها الأول لعام 2014. شاركت وفود من الجزائر والدنمارك ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي والأردن وليبيا والمغرب وفلسطين وتونس. وألقى السفير الدنماركي في المغرب وتونس وموريتانيا سعادة السيد مايكل لوند جيبسين كلمة بعد العشاء الذي نظمته الشبكة أوضح فيه مساحة تعزيز التجارة مع دول شمال إفريقيا في أعقاب جهود تطوير التجارة المغربية البينية.

تمت مناقشة الموضوعات التالية أثناء الاجتماع:

→ تطوير برنامج المتاجرة بين عمل وعمل قدمه السيد سلامي من الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.

عرضت شركة ميكروسوفت توفير البرمجيات دون مقابل. تمت مناقشة أسس العضوية (احتمال عضوية أ (بدون مقابل) وب (يضاف إليها الخدمات التي تتطلب رسوم) وتم الاتفاق على التالي: كل منظمة عضوية أعمال ينبغي أن تكون "نقطة تشغيل" للتسجيل في قاعدة البيانات - للتأكد من أن مزود الخدمة المحلي قادر على توفير الخدمة اللازمة وشركته مسجلة وعضوة في منظمة عضوية الأعمال ذات الصلة.

برنامج المتاجرة بين عمل وعمل سيشكل أداة تعزيز تجاري لشبكة تسهيل الأعمال العربية الأوروبية ومن ثم لن تتعارض مع عمل سياسة التجارة المستقبلية للشبكة، لكن ستكون مكتملة له. البرنامج يعتبر من ثم خدمة عمل لكل منظمة عضوية أعمال يمكن أن تقدمها لأعضائها.

→ تذكرة وتحديث حول المؤتمر الإقليمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي عقد في يومي 28 و29 إبريل بعمان، قدمته السيدة أبو طالب من غرفة صناعة الأردن.

سيكون تركيز المؤتمر الأساسي على دور الغرف وجمعيات الأعمال في تعزيز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة والنمو في منطقة الشرق الأوسط. ستدور الأجنحة حول التحديات التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة وستكون النتيجة توصيات ملموسة للغرف وجمعيات الأعمال حول كيفية التغلب على هذه التحديات فضلا عن خارطة طريق لتحقيق ذلك.

→ تم تبني تقرير 2013 السنوي وتحديد أسباب تعاون 2014 قدمه السيد كريستنسن من اتحاد الصناعات الدنماركي.

تضمنت المعطيات المهمة من 2013 ندوة الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر، ووحدة الدعم الفني للشركات الصغيرة والمتوسطة من قبل غرفة صناعة الأردن، برنامج تأشيرة رد



كارت (البساط الأحمر) وإعادة إطلاق دليل الأغذية المصرية والميثاق الاجتماعي من قبل الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

في 2014 ستستمر الشبكة في العمل على موضوعات مثل: الاندماج الإقليمي، الحوار الاجتماعي والتنمية التنظيمية، وعلى المستوى الثنائي، سيكون اتحاد الصناعات الدنماركي قادراً أيضاً على تقديم جلسات وورش عمل إلى الشبكة حول موضوعات سياسية معينة.

مبادرة الشرق الأوسط للشركات الناشئة قدمها السيد كريستنسن من اتحاد الصناعات الدنماركي.

أنها مبادرة لتعزيز الابتكار وريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط عبر الاعتماد على التراث المحلي القوي وإضافة أفضل الممارسات من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. الطموح المصاحب لهذه المبادرة يأتي على المستوى ذاته لخلق نظام بيئي ناشئ متكامل (نظام دورة حياة) عبر المنطقة بتواجد محلي قوي ومحور إقليمي في الإمارات العربية المتحدة.

سيتم تطوير هذا النموذج عبر استراتيجية من ثلاث مراحل: (1) وضع أساسيات النظام البيئي، (2) خلق عناصر لمساعدة الشركات الناشئة والأعمال التجارية الجديدة على النمو، (3) ضمان متابعة التمويل لمساعدة نطاق الشركات الناشئة والأعمال التجارية الجديدة. سيتم تمويل المبادرات من خلال الدمج بين الدعم الحكومي والتمويل الخاص، ومن شأنها أن تضمن تدريجياً نظام مكتفي ذاتياً. يمول اتحاد الصناعات الدنماركي حالياً مشروع تجريبي للشركات الناشئة في مصر ويدعم المبادرة فينتور سكوت؛ شركة متخصصة في بناء أنظمة بيئية للشركات الناشئة حول العالم ولديها معرفة مجمعة اكتسبتها عبر مجموعات أنشطة متنوعة.

تم البت في موضوعات سياسية لعام 2014 ضمن جلسة مجموعة عمل.

في 2011 و2012 و2013 اتفقت الشبكة على تسعة موضوعات سياسية و66 توصية لهذه الموضوعات السياسية. وعبر جلسة تصويت، منحت الأولوية لاثنتين من التسعة موضوعات السياسية لعام 2014:

بيئة الشركات الصغيرة والمتوسطة والتدريب المهني. ومن ثم، التركيز السياسي لعام 2014 سيكون:

الجمع بين الشركاء والمؤسسات من القطاعين العام والخاص لتشكيل التدريب المهني بطريقة أفضل تلبي احتياجات القطاع الخاص. وتم الاتفاق على خطة النشاط التالية:

- 1- سيقوم اتحاد الصناعات الدنماركي بإعداد مسودة مواصفات لشركة استشارية لعمل تحليل الفجوات
- 2- سيقوم اتحاد الصناعات الدنماركي بإعداد مواصفات لشركة استشارية لعمل تحليل تقييمي للاتحاد الأوروبي على أساس تحليل الفجوات. قرر المندوبون أن يكون محتوى التحليل:
 - الجزائر - القطاع الميكانيكي
 - الإمارات العربية المتحدة - الرعاية الصحية
 - مصر - الأغذية والمشروبات
- 3- استراتيجية لخلق منهج تنفيذ (بمعنى حملات توعية).
- 4- الدروس المستفادة وأفضل الممارسات لأعضاء شبكة تسهيل الأعمال العربية الأوروبية.

تمت مناقشة إضفاء الطابع الرسمي على شبكة تسهيل الأعمال العربية الأوروبية.



عرضت غرفة صناعة الأردن أن تقوم بعملية تحديد كيفية إضفاء الطابع الرسمي على الشبكة، وعرض اتحاد الصناعات المصرية/غرفة الصناعات الغذائية المساعدة في العملية وبناء على ذلك عقد اجتماع في عمان في بداية فبراير مع اتحاد الصناعات الدنماركي كشريك مسهل.

الهدف ليس إعادة تعريف بُعد اتحاد الصناعات الدنماركي أو الأوروبي للشبكة، لكن لإضافة الأنشطة ولمساعدة شركاء الشبكة في المشكلات اللوجيستية ولتطبيق مزيد من الأنشطة.

اقترحت الأردن أن تستضيف السكرتارية اعتمادا على موقعها الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، والانفتاح على الراغبين في التواصل، وإجراءات التأشيرة السهلة والقوى العاملة المتعلمة جيدا، إلخ. وعرض اتحاد صناعات الأردن أيضا توفير مكان عمل مجاني وتغطية النفقات التجارية للسكرتارية.

اعتمادا على المناقشات والمحادثات الثنائية التالية على هامش الاجتماع، يبدو أن هناك رغبة في إضفاء الطابع الرسمي على الشبكة، لكن تظل هناك مخاوف حول أسس الدفع ومستوى مشاركة اتحاد الصناعات الدنماركي. ربما يمكن حل أسس الدفع عن طريق جمع تمويل اتحاد الصناعات الدنماركي بالإضافة إلى الحصول على رعاية ورسوم شقة منخفضة للمشاركة في الشبكة (3-400 يورو إجماليا) وعن طريق تطوير خدمات إقليمية مستقبلية يمكن أن تولد دخلا للشبكة (أي برنامج متاجرة بين عمل وعمل).

كانت هناك أيضا اقتراحات بأن تقوم السكرتارية بخدمة اللوجيستيات وتنسيق الشبكة، بينما ركز اتحاد الصناعات الدنماركي واللجنة التوجيهية على السياسة ومحتوى تعزيز التجارة. من ثم سيستمر اتحاد الصناعات الدنماركي في دوره كمدير مشروع يراقب عمل السكرتارية في هذه الخطة.

اجتماع مجموعة العمل المقبل سيعقد في ما يتعلق بمؤتمر الشركات الصغيرة والمتوسطة 27 إبريل 2014 في عمان بالأردن.





المنتدى الثالث للمقاولين المغاربة

في 1989، أسست خمس دول هي تونس والمغرب وليبيا والجزائر وموريتانيا، اتحاد المغرب العربي بهدف تعزيز التكامل والاندماج الإقليمي من خلال حركة حرة للأشخاص والخدمات والمنتجات والاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال وتبني سياسات مشتركة من شأنها أن تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. اليوم، تعتبر هذه الأهداف بعيدة المنال. تشكل التجارة بين دول المغرب التي تمثل 90 مليون شخص، 3% فقط، وهي نسبة منخفضة بشكل ملحوظ مقارنة بكتل إقليمية مشابهة. غياب التعاون الإقليمي يمثل خسارة 2-3% في الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي السنوي.

من ثم، لإعادة إطلاق عملية اتحاد المغرب العربي المفترض تطبيقها، شكلت خمس منظمات أعمال وأصحاب عمل (مذكورة أعلاه) الاتحاد المغربي لأصحاب الأعمال في 2007، وتنطلق الآن مبادرة القطاع الخاص *المبادرة المغربية للتجارة والاستثمار* لتسليط الضوء أكثر على مخاوف ومشكلات القطاع الخاص والمشاركة النشطة لضمان تطبيق بروتوكولات اتحاد المغرب العربي.

هدف التنمية الكلي للمبادرة المغربية للتجارة والاستثمار هو تعزيز التكامل والتجارة الإقليمية بصورة أكبر في منطقة المغرب إلى جانب النتائج الشاملة كالنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل والتنمية الاجتماعية.

أنطلقت المبادرة المغربية للتجارة والاستثمار في المنتدى الثالث للمقاولين المغاربة الذي عقد في مراكش بالمغرب يومي 17 و18 فبراير 2014. وكانت نتيجة المؤتمر توقيع الخمسة أطراف المدرجة على "إعلان مراكش" [Déclaration de Marrakech](#) الذي تعهدت فيه الخمس منظمات بتقوية تعاونهم بهدف تجارة معززة وتسريع وتيرة خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي. تتبع خطة العمل أساسا ذي مسارين: (1) دعم كيان الإدارة وقدرة منظمة الاتحاد المغربي لأصحاب الأعمال، (2) إجراءات سياسية ملموسة. بينما كان في خلفية المؤتمر إحصاءات متعلقة بتجارة بينية مغربية منخفضة بشكل مثير للقلق، إلا أن إعلان مراكش يعتبر خطوة ملحوظة في الاتجاه الصحيح لإطلاق العنان للإمكانيات الهائلة.



أخبار وفعاليات

→ إطلاق موقع جديد عبر الإنترنت لاستثمارات الاتحاد الأوروبي - دول مجلس التعاون الخليجي.

أطلق الاتحاد الأوروبي، واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، والمجلس الألماني الإماراتي المشترك للصناعة والتجارة، ومفوضية الصناعة والتجارة الألمانية في السعودية، واتحاد غرف التجارة الأوروبية، موقع جديد عبر الإنترنت يشجع فرص الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي.

يهدف الموقع إلى تعزيز الفهم والمناقشات حول علاقات الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن تعزيز التوعية العامة بالاتحاد الأوروبي بين مواطني دول مجلس التعاون الخليجي. يتضمن ملفات تعريفية استثمارية لستة أعضاء من دول مجلس التعاون الخليجي، تقارير حول الاستثمار، وأحداث وفعاليات ذات صلة.

www.eu-qccinvest.eu

→ تنفيذ إرشادات عمل لمصر والمغرب

لتعزيز التجارة والاستثمار، نشر اتحاد الصناعات الدنماركي دليلي عمل إرشاديين للمغرب ومصر على التوالي. إلى جانب توفير بيانات متعلقة بالسوق والسياسة، يعطي كل منشور نصائح ملموسة للشركات التي ترغب في الاستثمار أو التصدير فضلا عن توصيات للقطاعات ذات الصلة على وجه الخصوص. يمكن تحميل المنشورات عبر صفحة الويب الخاصة بشبكة تسهيل الأعمال العربية الأوروبية.

[AE-netwo r k's
we b page .](#)

→ مستقبل التجارة في العالم الإسلامي

انعقد مستقبل التجارة في العالم الإسلامي يومي 19 و18 مارس بالشارقة في الإمارات العربية المتحدة، وركز على تعزيز التجارة مع وبين الدول الإسلامية حول العالم. وانعقد خلال أسبوع التجارة العالمي بالشارقة الذي يعتبر سلسلة سنوية من المؤتمرات والمعارض والندوات والفعاليات المتعلقة بالتجارة تستمر لأسبوع، وتحثفي وتشجع على أهمية التجارة للنمو المستدام للاقتصاد المحلي والإقليمي والعالمي. يمكن العثور على مزيد من المعلومات [هنا](#).

→ الجزائر في نهائيات مؤتمر ريادة الأعمال العالمي 2014

انعقد مؤتمر ريادة الأعمال العالمي [TheGlobalEntrepreneurshipCongress](#) في الفترة من 17 إلى 20 مارس 2014 في موسكو. في المؤتمر يتعاون كل من رجال الأعمال متعددي التخصصات والمستثمرين والباحثين والقادة المفكرين وصناع القرار لجعل الأفكار حقيقة ملموسة وإنعاش النمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية البشرية. على مدار الخمس سنوات الماضية، ساهم المؤتمر في توسيع النظام البيئي العالمي لريادة الأعمال، التواصل مع الخبراء ورجال الأعمال عبر الحدود والقطاعات لإطلاق العنان لأفكارهم ونقل الابتكار إلى الواقع.

هذا العام، جاءت الجزائر في نهائيات **جائزة دولة العام**، الجائزة التي تعترف بأفضل حملة للأسبوع العالمي لريادة الأعمال. تضمن المرشحوين أيضا مضيفين من ألمانيا والمملكة المتحدة وقطر والمكسيك. فاز بهذه الجائزة سابقا مضيفين من الرأس الأخضر وتركيا وهولندا وكندا والبرازيل. بالرغم من فوز المملكة المتحدة بالجائزة، ظهر تميز الجزائر العالمي في إدارة أفضل حملة للأسبوع العالمي لريادة الأعمال.



→ المجلس الليبي لرجال الأعمال يوقع على مذكرة تفاهم مع اتحاد الصناعات الدنماركي

عززت عندما وقع السيد عبد الناصر بن نافع، المدير التنفيذي للمجلس الليبي لرجال الأعمال، والسيد نيلز تاندرپ كريستنسن، نائب مدير في اتحاد الصناعات الدنماركي، مذكرة تفاهم في مراكش بالمغرب. تتضمن مذكرة التفاهم تعاون في مجالات مثل حوار عام-خاص، اجتماعات عمل، معارض تجارية، تدريب مهني.



حول شبكة تسهيل الأعمال العربية الأوروبية

شبكة تسهيل الأعمال العربية- الأوروبية عبارة عن تحالف يضم 15 من منظمات عضوية الأعمال في منطقة الشرق الأوسط. من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم، تعهدت منظمات عضوية الأعمال بالعمل استراتيجيا معا لتعزيز القضايا السياسية ذات الصلة داخل بلدانهم وبينها. الهدف من الشبكة خلق منصة يمكن من خلالها أن تناقش جمعيات الأعمال من المنطقة التحديات التي تواجه الشركات وتحديد حلول مشتركة وتوصيات سياسية. يوجد تركيز خاص على تطوير الوصول إلى السوق الأوروبي للشركات في المنطقة. ومن ثم، تساهم الشبكة في بيئة عمل أكثر تمكينا لصالح النمو والتنمية بصفة عامة.

15 عضو من منظمات عضوية الأعمال في منطقة الشرق الأوسط:



ForumdesChefsdesEntreprises(FCE)	منتدى قادة الأعمال	الجزائر:
BahrainChamberofCommerceandIndustry	غرفة البحرين للتجارة والصناعة	البحرين:
FederationofEgyptianIndustries(FEI)	اتحاد الصناعات المصرية	مصر:
JordanChamberofIndustry(JCI)	غرفة صناعة الأردن	الأردن:
KuwaitChamberofCommerce(KCCI)	غرفة تجارة الكويت	الكويت:
AssociationofLebaneseIndustrialists(ALI)	جمعية الصناع اللبنانيين	لبنان:
LibyanBusinessmenCouncil(LBC)	مجلس رجال الأعمال الليبيين	ليبيا:
ConfédérationGénéraledesEntreprisesdu Maroc(CGEM)	الاتحاد العام لمنشآت المغرب	المغرب:
OmanChambersof CommerceandIndustry	غرف البحرين للتجارة والصناعة	عمان:
Council of Saudi Chambers (CSC)	مجلس الغرف السعودية	السعودية:
DamascusChamberofIndustry(DCI)	غرفة صناعة دمشق	سوريا:
Union Tunisienne de l'Industrie, du Commerce et de l'Artisanat (UTICA)	الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية	تونس:
Federation of UAE Chambers of Commerce and Industry	اتحاد غرف التجارة والصناعة في الإمارات العربية المتحدة	الإمارات:
QatarChamberofCommerceandIndustry	غرفة قطر للتجارة والصناعة	قطر:
TheConfederationofDanishIndustry(DI)	اتحاد الصناعات الدنماركية	الدنمارك:

اجتماعات وتقارير

يجتمع المشاركون عدة مرات في العام - من خلال اجتماعات لمجموعات عمل بالإضافة إلى اجتماع سنوي - لمناقشة النتائج وأفاق المشروعات في شبكة تسهيل الأعمال العربية الأوروبية. يمكن العثور على جميع ملخصات الاجتماعات بالإضافة إلى التقارير السنوية على صفحة الويب الخاصة بالشبكة العربية الأوروبية. [AE-network's webpage](#).

معلومات الاتصال

اتحاد الصناعات الدنماركية
دار الصناعة
إتش سي أندرسنس بوليفار 18
دي كيه - 1787 كوبنهاجن
الدنمارك

<http://di.dk/Pages/Forsiden.aspx>



Confederation of Danish Industry